

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومراقبة تسيير



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:

نوبيات نور الهدى
بوتشيشة شيما

تحت عنوان:

استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة
حالة البنك الخارجي ببوسعادة (BEA)

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. غربي حمزة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من اصطنع إليكم معروف ا فجازوه،
"فإن عجزتم عن مجازاته ف ادعوا له حتى يعلم أنكم شكرتم، فإن الله شاكر يحب الشاكرين
.اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي على هذه النعمة الطيبة نعمة العلم والبصيرة
عرفانا بالجميل والفضل، يسرنا أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر الجزيل وخالص الشاء
إلى الأستاذ الفاضل د. غربي حمزة الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وتكبد عناء
مراجعتها وتدقيقها.

كما نتقدم بامتناننا العظيم لكل الأساتذة الأجلاء الذين كان لهم الفضل في تدريسنا طوال مشوارنا
الدراسي.

.والى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة
فاللهم أجزهم الجزاء والعطاء، ووفقهم إلى ما تحب وترضى إنك سميع مجيب.

الإهداء

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم اجعلني خيرا مما يظنون ولا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون..

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم الجنة تحت أقدامها
إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي وأضاءت لي الدرب بالشموع
إلى أول اسم تلفظت به شفاهي **أمي** حفظها الله
إلى الذي هو سندي الأزلي في الوجود، إلى من قادني إلى الفوز بلا حدود، إلى من علمني المشاورة في
الحياة **أبي** حفظه الله ورعاه وأطال في عمره
إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلبي
إلى اهداء لإخواني وإخوانتي وكافة الأهل والأقارب والأحباب وكل من
ساعد في هذا العمل من قريب ومن بعيد.



فهرس المحتويات

.....	الاهداء
.....	شكر
.....	وتقدير
.....	قائمة الاشكال والجداول
.....	فهرس المحتويات
.....	الملخص

المقدمة العامة

.....	مقدمة
.....	الإشكالية
.....	الفرضيات
.....	متغيرات الدراسة
.....	أسباب اختيار الموضوع
.....	أهمية الدراسة

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

3.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: عموميات حول التنبؤ المالي
3.....	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ المالي
5.....	المطلب الثاني: اشكال وطرق التنبؤ المالي
9.....	المطلب الثالث: اهداف وأهمية وميزة التنبؤ المالي
12.....	المبحث الثاني: ماهية الفشل المالي
12.....	المطلب الأول: تعريف الفشل المالي
14.....	المطلب الثاني: مظاهر واسباب الفشل المالي

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.....	18
المطلب الأول: أهمية التنبؤ بالفشل المالي.....	18
المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.....	19
المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي	23
خلاصة.....	28

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد	31
المبحث الأول: إجراءات منح القروض	31
المطلب الأول: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل المؤسسة طالبة القرض	31
التعريف بالمؤسسات طالبة القرض	31
المطلب الثاني: ملف مؤسسة طلبت القرض	32
المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية	33
المطلب الأول: الإجراءات الخاصة بالبنك (الدراسة التقنية للقرض)	33
المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة x1.....	35
المبحث الثالث: تطبيق النماذج على الملفات التي قامت بطلب القرض وتحليل نتائج.....	38
المطلب الأول: تطبيق نموذج ALTMAN (z-score) وتحليل نتائج	38
المطلب الثاني: تطبيق نموذج scherrod وتحليل نتائج	41
المطلب الثالث: تطبيق نموذج Kida وتحليل نتائج	45
خلاصة.....	47
خاتمة.....	
قائمة المراجع.....	

فهرس الجداول

21	جدول 1 تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطر
22	جدول 2 المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة
31	جدول 3 المؤسسات طالبة القرض
35	جدول 4 الميزانيات المالية للفترة (2007-2009) للعميل X1
36	جدول 5 الميزانيات الخاصة بالمؤسسة X1
37	جدول 6 حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة X1
39	جدول 7 قيمة Z الخاصة بكل سنة نموذج ALTMAN(z-score)
40	جدول 8 نتائج نموذج ألتمان في مؤسسة X2
41	جدول 9 قيمة Z الخاصة بكل سنة نموذج التمان
43	جدول 10 نتائج نموذج شيروود في مؤسسة X2
43	جدول 11 حساب قيمة Z حسب نموذج شيروود
46	جدول 12 نتائج نموذج kida في مؤسسة X2
46	جدول 13 حساب قيمة Z حسب نموذج kida

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى التعرف على مدى فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في شركات الجزائرية، فالكشف المبكر عن الفشل المالي في المؤسسات يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ويجنبها الوقوع في الإفلاس ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق ثلاث نماذج للتنبؤ على بنك الخارجي ببوسعادة بالاعتماد على قوائمها المالية خلال الفترة، ولخصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه لا يمكن الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر وحيد للحكم على نجاح أو فشل شركات التأمين لأنها قد لا تعطي صورة حقيقية للمركز المالي، وإنما يجب كذلك تدعيمها بمجموعة أخرى من نسب الربحية، الملاءة المالية، السيولة، التدفقات النقدية ومؤشرات أخرى نوعية كالحصة السوقية، العلاقة مع العملاء.

Résumé de l'étude

Cette étude vise à identifier l'efficacité des modèles de prédiction de défaillance financière dans les entreprises algériennes. La détection précoce de la défaillance financière dans les institutions leur permet de prendre des mesures correctives appropriées et d'éviter qu'elles ne tombent en faillite. Sur ses états financiers de la période, l'étude a conclu à plusieurs résultats, dont le plus important est qu'il n'est pas possible de s'appuyer sur les modèles de prévision des défaillances financières comme seul indicateur pour juger du succès ou de l'échec des compagnies d'assurance, car cela ne donne peut-être pas une image fidèle de la situation financière, mais il doit également soutenu par un autre ensemble de ratios de rentabilité, la solvabilité, les indicateurs financiers, de liquidité, de trésorerie et autres

La qualité comme part de marché, relation avec les clients

في أيامنا هذه ومع تطور مفاهيم العولمة الاقتصادية والتحرر الهائل لرؤوس الأموال وإتاحة تنقلها بين أطراف المعمورة بكل حرية؛ تضاعف حجم الاقتصاد العالمي أضعافاً كثيرة، ودون مبالغة أصبح عدد الشركات والمؤسسات المالية لا محدود، وفي ظل هذا التسارع الاقتصادي الكبير وهذا العدد الضخم، تطرح قضية المنافسة ومحاولة الاستمرار في النشاط بالنسبة لهذه الشركات والمؤسسات. إن الاستمرار في النشاط والقدرة على المنافسة، في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر، يعد حجر الزاوية لكل المهتمين، ولعل أهمهم أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى المسيرين والعمال وأصحاب المصالح الآخرين، لذا فإن ما يهدد استمرارية هذه الكيانات هو الفشل المالي وتوقف نشاطها، لذا أولي هذا الموضوع بالاهتمام الكبير من خلال الدراسة والتحليل منذ العقود الأولى للألفية السابقة، حيث بدأ الاهتمام بمحاولة إيجاد أدوات تسمح بالتنبؤ المبكر باحتمالية فشلها مالياً، وهذا ما أسفر عن وضع مجموعة من النماذج تسمح بتقييم الأداء المالي ومعرفة إمكانية حدوث هذا الفشل بدرجة كبيرة من الدقة.

إشكالية الدراسة

يهدد خطر الفشل المالي الشركات الغافلة عن حقيقة وضعها المالي حيث يؤدي بها تدريجياً لإشهار إفلاسها، لذا فهو محل تركيز واهتمام ودراسة عدة باحثين، لكنه حضي بإطار ميداني تجريبي أكثر منه تصوري نظري، وقد جسد الإطار الميداني إمكانية تجنب وقوع الفشل المالي أو على الأقل تخفيض معدله من خلال إيجاد المؤشرات تكشف عنه وتنبؤ به مسبقاً، هذا ما يجعل تركيز المقال على الجانب النظري للفشل المالي للشركات، ليجيب على التساؤل التالي: "كيف تساهم نماذج التنبؤ المالي في الحد من الفشل المالي في المؤسسات؟

1. هل يمكننا تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على البنك الخارجي ببوسعادة؟

2. ما مدى قدرة كل من نموذج Altman و Kida و Sherrod على التنبؤ بالفشل المالي

الفرضيات

الفرضية الرئيسية

يساهم التنبؤ وبشكل كبير في الحد من الفشل المالي للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة

1. يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على بنك الخارجي ببوسعادة.

2. يمكن لمؤشرات Altman و Kida و Sherrod المالية التمييز بين وضعيات نشاط مؤسسة الفاشلة والسليمة.

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة من موضوع الدراسة نفسه، حيث أن الفشل المالي قد يؤدي إلى إنهاء المنشأة وإحالتها للتصفية، كما ويؤدي إلى ضياع الأموال الذي قد يكون مصدرها تمويلي، أي أنها تكون مصادرها من قروض أو من أسهم وسندات.
- وتبرز أهمية الدراسة عمليا في أن التنبؤ بالتعثر قبل وقوعه يعطي إنذارا مبكرا عن خطر التعثر، ومن هنا فإن التنبؤ بتعثر الشركات قبل تعثرها بفترة يعود بفوائد كثيرة على كثير من الجهات المعنية بنتائج هذه الشركات.
- تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تؤديه النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في معرفة الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل، والذي يمكن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار الوضع المالي السليم للمؤسسة

اهداف الدراسة

1. وضع مفهوم للفشل المالي والتعرف إلى المفاهيم المشابهة له.
2. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تطبيق أدوات قياس الفشل المالي وذلك انطلاقا من المؤشرات المالية؛ معرفة المؤسسات المالية فاشلة أم سليمة.
3. إن الهدف من الدراسة هو تطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية بحيث يمكن لهذا النموذج المقترح المكون من مجموعة من النسب المالية، التمييز بين المنشآت الفاشلة وغير الفاشلة
4. تقديم بعض المقترحات والتوصيات لزيادة الاهتمام باستخدام التحليل المالي للشركات عن طريق النسب المالية.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب ذاتية.

- ✓ كون الموضوع من الاختصاص
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- ✓ اختيار موضوع يواكب التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

✓ الميول الشخصي للموضوع واكتساب خبرة مسبقة.

أسباب موضوعية

✓ قلة الدراسات المنجزة في هذا الموضوع.

✓ فهم الأسباب والعوامل التي تؤثر على الحد من الفشل المالي في المؤسسة.

حدود الدراسة

محددات الدراسة هي الابعاد او الإطار الزمني والمكاني والاجتماعي لموضوع البحث لكل بحث مشكلة بحث حدود زمانية ومكانية واجتماعية تختلف عن غيرها.

المجال المكاني: المجال المكاني للدراسة، او حدود الدراسة المكانية هي البعد او الإطار المكاني للدراسة وموضعها وهو المنطقة التي سيستخدمها الباحث في أخذ عينة الدراسة والمتمثل في دراستنا هاته بالجزائر وتحديدًا ببنك الخارجي ببوسعادة.

المجال الزمني: المجال الزمني للدراسة هو أحد حدود البحث الرئيسية والمقصود بالمجال الزمني للدراسة العلمية هو المدة او الفترة التي يحتاجها الباحث في جمع المعلومات والبيانات الميدانية للدراسة والمتمثلة من جانفي الى شهر مارس 2022.

مناهج الدراسة

لمعالجة موضوعنا وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على منهجين وهما:

أ- المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي أحد أهم مناهج البحث العلمي والتي تستخدم في الغالب بهدف وصف وشرح ظاهرة معينة، وعرضها بطريقة نقدية للحصول على النتائج أو تحديد الأسباب التي أدت لحدوثها.

ب- منهج دراسة حالة:

لأنه يوافق طبيعة الدراسة والذي تضمن اسقاطا ميدانيا لمؤسسة بنك الخارجي ببوسعادة.

ادوات جمع البيانات

لتحقيق هدف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

أ- البيانات الثانوية:

وهي المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من البحوث والدارسات والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

ب- البيانات الأولية:

قمنا بالاطلاع على وثائق المؤسسة بغرض جمع المعلومات التي يتسنى لنا الحصول عليها أثناء المقابلة كالهيكل التنظيمي والإداري، وكذا المطبوعات والوثائق المتعلقة بالتدقيق الداخلي واتخاذ القرار.

❖ الملاحظة:

وهي توجيه المشاهد ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة، وتسجيل جوانب وخصائص ذلك السلوك. فهي تعتبر إحدى التقنيات المستخدمة في البحوث الميدانية وأسلوب العمل والممارسة تمتاز دون سواها بالمعينة المباشرة للموضوع والاعتماد على الجوانب الملموسة له وعليه فقد اعتمدنا كخطوة أولى، وهذا بالنزول إلى مؤسسة بنك الخارجي ببوسعادة حيث تمت عملية تسجيل حقائق تتعلق بأجواء العمل والظروف المحيطة به.

❖ المقابلة:

وهي عملية تنقيب علمية تم تزويدنا من خلالها بالمعلومات والتأكد من تلك التي تم جمعها عن طريق الملاحظة فهي عبارة عن فعل ورد فعل، سؤال وجواب، تحدث ما بين شخصين، نحن وأحد الموظفين والمسؤولين، تعتمد على سيرورة اتصالية لفظية.

اعتمدنا أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد المجتمع المدروس والممثلة في المحاسبة مسؤول المالية الداخلي والمدير ورؤساء المصالح المالية، وهذا للحصول على المعلومة المباشرة من أجل شرح الأسئلة للوصول إلى إجابات صحيحة وسليمة تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة.

كذلك اعتمدنا على التقرير الوصفي: ويقوم على وصف عملية اتخاذ القرار في المؤسسة وكيفية مراحلها ومدى وملاءمتها مع بيئة المؤسسة ومختلف وظائفها التي توجد بها والطريقة التي تسيير عليها.

صعوبات الدراسة

✚ التحفظ والشح المهني

✚ قلة الوقت والمصادر فيما يخص الموضوع

تقسيم الدراسة :

تناولنا في هذه الدراسة الى مدخل منهجي يضم المقدمة وطرح الإشكالية وفروضها ثم الى فصلين الفصل الأول فقد تطرق إلى الإطار النظري من حيث: عموميات حول التنبؤ المالي وماهية الفشل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.

اما الفصل الثاني والذي كان يعكس الجانب التطبيقي وقد مهدنا له بطرق ووسائل جمع المعلومات وطريقة الدراسة نحدد فيها مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة وعرض النتائج وتحليلها تنتهي الدراسة بخاتمة استطعنا من خلالها حوصلة اهم الأفكار التي تضمنها البحث كما نقوم بالإجابة على الاشكالية المطروحة في المقدمة من خلال اختبار فرضيات البحث إضافة الى جملة من النتائج والاقتراحات التي رأينا انها مناسبة.

الفصل الاول

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه
تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول التنبؤ المالي

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ المالي

المطلب الثاني: اشكال وطرق التنبؤ المالي

المطلب الثالث: اهداف وأهمية وميزة التنبؤ المالي

المبحث الثاني: ماهية الفشل المالي

المطلب الأول: تعريف الفشل المالي

المطلب الثاني: مظاهر واسباب الفشل المالي

المطلب الثالث: أنواع ومراحل الفشل المالي

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي

خلاصة

تمهيد

يعد التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية مرحلة ضرورية لتحليل التقارير المالية ولتقييم وضع السيولة الحالية والماضية كذلك. فإذا كان من الممكن التنبؤ بالنقد المستقبلي فإن السيولة الماضية والحالية تعد مفيدة لأغراض التنبؤ المستقبلي. وتحليل السيولة في المدى القصير فإنه يتعين استخدام أساليب للتنبؤ بالنقدية في المدى القصير بوصفها جزءا من عمليات التحليل المالي. وهناك أطراف عديدة تهتم بالتنبؤ بالنقدية في المدى القصير منها الإدارة الداخلية في المنشأة، والمراجعين، والدائنين بغية تقييم الأنشطة التشغيلية في الوقت الراهن وفي المستقبل. كما يتم استخدامه قبل الأطراف الخارجية، مثل الدائنين لمعرفة قدرة المنشأة على سداد الديون والقروض قصيرة لأجل. ويتم التركيز على هذا النوع من التحليل عندما تكون قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية مشكوكا فيها.

المبحث الأول: عموميات حول التنبؤ المالي

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ المالي

تعريف التنبؤ: هناك عدة تعريفات نذكر منها:

➤ **التنبؤ** هو فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية، فهو فن لأن الخبرة والحدس والتقدير الإداري له دور في التنبؤ وفي اختيار الأسلوب الملائم في التنبؤ، وهو علم لأنه يستخدم الأساليب والطرق الموضوعية والإحصائية في التنبؤ مما يدفع من درجة الدقة ويقلص من التميز.

➤ **التنبؤ العلمي** هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل القريب بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.¹

➤ **تعريف التنبؤ المالي:** هناك عدة تعريفات نذكر منها :

➤ **أولاً:** التنبؤ المالي هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي في المؤسسة ونقصد به التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة في الفترة الطويلة الأجل نسبياً والقصيرة الأجل.

➤ **التنبؤ المالي:** هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالمشروع، حيث أن يزود المشروع بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع.

➤ **يعتبر التنبؤ المالي** إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالمشروع، حيث أنه يزود المشروع بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع. وينقسم التنبؤ إلى قسمين هما²:

أ- التنبؤ طويل الأجل

ب- التنبؤ قصير الأجل.

➤ **التنبؤ الطويل الأجل:** فهو يصمم بغرض تقدير الاحتياجات العامة للمشروع من الأموال. وتؤثر الخطط التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة من الناحية المالية للمؤسسة من ناحيتين: تؤثر على النفقات الداخلية والخارجية وتؤثر على ربحية المؤسسة. والميزانية التقديرية ماهي إلا خطة مالية للمؤسسة تتحمل كيفية الحصول على الأموال واتفاقها كما أنها أداة تخطيط ورقابة. والهدف من الميزانية التقديرية هو تحسين الأداء للمؤسسة حيث تمكنها من توقع التغيرات.

¹ الذي اروي كمال الدين مصطفى، السيد دمحم س اريا، المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006. ص 48
² بوتين دمحم، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ين عكنون، 2008. ص 30

🚩 **التنبؤ قصير الأجل:** إن من أهم ما يميز هذا النوع من أنواع التنبؤ المالي أنه يتم فيه أخذ السنة المالية على عدة مراحل ذات زمن قصير نسبياً، فقد تكون فترة التنبؤ المالي شهرية أو ربع سنوية، على أن يتم تحديث هذه التنبؤات في الفترات الشهرية أو الربع سنوية اللاحقة لفترة التنبؤ، ويعزز التنبؤ المالي قصير الأجل من قدرة الشركة على التجاوب مع الظروف والأحداث الاقتصادية التي تُغيّر خطة العمل الموضوعة مُسبقاً للتجاوب مع ما تم توقعه، فعند حدوث طفرات في حجم المبيعات أو المخزون يتم وضع خطة جديدة من قبل المدير المالي للتجاوب مع ذلك، وقد يكون التنبؤ المالي قصير الأجل مرتبطاً بالعمليات البيعية أو عمليات المخزون أو العمليات الإنتاجية.

🚩 **مفهوم التنبؤ المالي في الأدبيات الاقتصادية:** يأخذ هذا المفهوم في اللغة الإنجليزية باسم Financial fore casting، ويضم هذا المفهوم المالي مجموعة شاملة من التوقعات التي يقوم بها المدير المالي والتي تهدف إلى وضع تصورات مستقبلية حول عمليات النشاط والاستثمار والتمويل في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، ويتم إعداد التقرير الخاص بعملية التنبؤ المالي بشكل تشاركي مع بعض الأقسام الأخرى في المؤسسة لأنها تمتلك تفاصيل أكثر عمقا عن الحالة العامة لتلك الأقسام من خلال المدراء المباشرين، ومن أبرز الأقسام التي يتم المقال سيتم تناول مفهوم التنبؤ المالي. أخذها بعين الاعتبار عند القيام بالتنبؤ المالي: قسم المبيعات وقسم الإنتاج وقسم التسويق وعليه، فإن التنبؤ المالي هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل القريب بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر، وهو فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية.¹

🚩 **ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الآتي:** التنبؤ المالي هو مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

🚩 **تتمثل السمات العامة للتنبؤ المالي فيما يلي:**²

أولاً: أن الأساليب وطرق التنبؤ عموماً تفترض أن العوامل الأساسية الموجودة في الماضي سوف تستمر في المستقبل وهذا ما يمثل ميل الظواهر إلى أن تتكرر في المستقبل .

1- دريد كامل ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العممية، عمان، 2010. ص30
2 حنفي عبد الغفار، التحميل المالي ودراست الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 32

ثانيا: أن التنبؤات نادرا ما تكون كاملة، فالنتائج الفعلية عادة ما تختلف عن القيم المقدرة أو المتنبئ بها وأن عدم القدرة على التنبؤ بدقة يعود إلى تعدد وكثرة المتغيرات المؤثرة أو إلى تأثير العوامل العشوائية، لهذا يتم وضع حدود تفاوت ومدى انحراف لأخذ هذه العوامل بالاعتبار .

ثالثا: أن التنبؤات لمجموعة من المفردات أو المنتجات تميل إلى أن تكون أكثر دقة من التنبؤ بمفردة واحدة أو منتج واحد، وذلك لأن أخطاء التنبؤ للمفردات أو المنتجات المتعددة تتسم بأثر الإزالة، حيث أن الخطأ السالب في التنبؤ لمنتج معين يزيل الخطأ للمنتج الثاني .

رابعا: تخفيض دقة التنبؤ كلما كان الأفق الزمني للتنبؤ طويلا، وعموما التنبؤات قصيرة الأمد أدق من التنبؤات طويلة الأمد لأن الأولى تكون أقل عرضة لعدم التأكد من الثانية .

خامسا: أن البيانات التاريخية التي تشكل السلاسل الزمنية عادة ما تأخذ شكلا معيناً يدعى نمط التغير، وأن معرفة هذا الأخير يساعد على تحقيق التنبؤات الأكثر دقة، أما البيانات التاريخية التي تتسم بنمط التغير غير الثابت والمستقر بما يؤدي إلى إخفاء وعدم وضع النمط فإنها لا تساعد على تحقيق التنبؤات الدقيقة وتكون أخطاء التنبؤ فيها كبير .

المطلب الثاني: اشكال وطرق التنبؤ المالي

توجد العديد من الأساليب الحديثة التي يلجأ إليها المحلل المالي في عند التنبؤ المالي وتحليل بنود القوائم المالية المتمثلة بالمركز المالي وكشف الدخل، حيث أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، والتنبؤ المالي مثل بقية المعارف والعلوم، سيما أن الرياضيات تستطيع أن تتجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت، وهذا ما شجع الباحثين في التوسع باستخدام هذه الطرق، حيث يحاول المحلل المالي دراسة هذه الظواهر من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيراتها أولا، ثم تحديد أي من هذه الظواهر متغير مستقل أو تابع، كما توجد طرق عديدة يستخدمها في التنبؤ.¹

أهم هذه الطرق:

نظرية الارتباط ونموذج الانحدار الخطي: نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل $f(x)=y_i$ ، فتسمى بدراسة الانحدار، المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحني الانحدار .

¹ يوسف عبد الرحيم توفيق وآخرون، الإدارة والتحميل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء لمنشر، عمان، 2006، ص 36

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن تستخدم الانحدار والارتباط كي نجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، ويمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط.¹

❖ **الموازنة النقدية التقديرية:** ويطلق المصطلح على الوثيقة التي تعبر عن حوصلة لمختلف الموازنات التي يتم إعدادها داخل المؤسسة، موازنة المبيعات، التمويل. التكاليف، وحتى المتعلقة بالاستثمارات، حيث تعرف على أنها خطة مالية تغطي أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة لفترة مالية مستقبلية، وينظر للموازنة النقدية على أنها ترجمة مالية للأهداف التي تسعى المؤسسة الوصول إليه، كما أنها أداة رقابية فعالة للتأكد من حسن تنفيذ ما تم تقديره.

والموازنة النقدية التقديرية هي إحدى أدوات التنبؤ المالي المستقبلي والتي تساعد المدير المالي في الموازنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تحدث خلال فترة زمنية قليلة جداً قد تصل إلى شهر أو أقل، كما تعرف على أنها توقع مبني على أسس سليمة ومنطقية لكمية ومواعيد المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة للمؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، وهي الموازنة التي تظهر كمية التمويل المطلوبة وتوقيت الحصول عليها وحاجة المنشأة الشهرية والأسبوعية من تلك الأموال، وهي عبارة عن خطة تفصيلية تحدد فيها مصادر النقدية المكتسبة واستخداماتها، إن الغرض الأساسي من إعداد الموازنة النقدية هو ضمان المؤسسة الاستمرارية عملياتها التشغيلية خلال فترة تخطيط وإعداد هذه الموازنة.²

❖ **السلاسل الزمنية:** هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية...) على فترات زمنية متتابة عادة ما تكون متساوية الطول، وبناء السلسلة الزمنية يكون في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات تتشكل من متغيرات تابعة أي داخلية ومتغيرات مستقلة بمعنى خارجية كما تضاف إليها ما يعرف بالمتغيرات العشوائية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي توقع، ويأخذ اتجاه السلاسل الزمنية عدة تغيرات عند دراسة الظواهر المختلفة نذكر أهمها:

1- المطارنة غسان فالح، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006 ص 88

2- النجار عبد العزيز، أساسيات الدار المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008 ص 55

أ- **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة. حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحاً في الفترات الطويلة، وهناك طرق عديدة لتحديد الاتجاه منها: طريقة المعدل النصفى، طريقة المربعات الصغرى، طريقة المعدلات المتحركة

ب- **التغيرات الموسمية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تتجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة.

ج- **التغيرات الدورية:** وهي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة يتكرر كل فترة زمنية طويلة (سنتين أو أكثر)، وهي في ذلك تشبه التغيرات الموسمية وعادة ما يكون خمس أو عشر سنوات ولذلك تسمى هذه التغيرات بالتغيرات طويلة الأجل.

د- **التغيرات غير المنتظمة (العشوائية):** تختلف هذه التغيرات عن كل التغيرات السابق ذكرها في أنها لا يمكن التنبؤ بها لأنها لا تحدث طبقاً لقاعدة أو نظام أو قانون معين. فهي تغيرات غير عادية تسبب اهتزازات فجائية في الظاهرة بالارتفاع أو الانخفاض، وتتصف هذه التغيرات بأنها لا تستمر طويلاً ولذلك فهي تسمى بالتغيرات قصيرة الأجل ومن أسباب هذه التغيرات الحروب والكوارث والزلازل والبراكين والحرائق والسيول والإضرابات العمالية وغيرها.

❖ طريقة الخط المستقيم

هذا من أسهل الطرق للاستخدام. بموجب هذه الطريقة، يتم توقع نمو الإيرادات المستقبلية من السجلات والإحصاءات المالية السابقة. في الأساس، يتم استخدام طريقة القسط الثابت لتقييم معدل النمو الثابت باستخدام البيانات التاريخية. يفضل الكثيرون هذه الطريقة بسبب الحد الأدنى من متطلبات الرياضيات¹.

❖ طريقة المتوسط المتحرك

تُستخدم هذه الطريقة لتحديد التنبؤات المتكررة باستخدام بيانات أو سجلات الأعمال السابقة أيضاً للتنبؤ بالقيمة المستقبلية للتقديرات. تماماً مثل طريقة الخط المستقيم، فإنها تتطلب أيضاً حدًا أدنى من الرياضيات.

❖ طريقة الانحدار الخطي البسيط

¹ شاكر نبيل عبد السام، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج منهج التحليل، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، سنة: 1989، ص13.

هنا، يقوم محللو التنبؤ بمقارنة وتقييم العلاقة بين المتغيرات الفردية المستقلة والتابعة في عينة من الملاحظات المهمة من أجل التنبؤ بتدفق الإيرادات المستقبلية. مطلوب معرفة قياسية للإحصاءات لتنفيذ هذه الطريقة.

❖ طريقة الانحدار الخطي المتعدد

على عكس طريقة الانحدار الخطي البسيط، فإن طريقة التنبؤ المالي هذه تحلل وتقرن المتغيرات المتعددة المستقلة والتابعة في ملاحظة مهمة من أجل التنبؤ بالإيرادات المستقبلية¹.

أدوات وتقنيات التنبؤ المالي

عادة ما تستخدم العديد من الشركات الصغيرة والكبيرة أدوات وتقنيات مختلفة للتأكد من النتائج المستقبلية.

أدوات التنبؤ المالي

في الأساس، هناك ثلاث أدوات مهمة وهي:

- الميزانية العمومية
- بيان التدفق النقدي
- بيان الدخل

تقنيات التنبؤ المالي

تحليل القوائم المالية

هذه تقنية أساسية. كواحدة من الأساليب المالية المختلفة، يتضمن تحليل البيانات المالية مقارنة بين العديد من البيانات المالية خلال إطار زمني محدد، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك روابط أو روابط معينة بين هذه السلسلة من البيانات المالية. تهدف هذه التقنية إلى تحديد ما إذا كانت هناك روابط مثل: تغييرات في تكلفة البضائع المباعة، أو زيادة أو نقصان في الإيرادات، أو زيادة جوهريّة في نفقات المنظمة.

صافي القيمة الحالية

تتضمن هذه التقنية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من المؤسسات التجارية الجديدة، وخصم المبالغ بالدولار إلى القيمة الحالية للدولار. بموجب هذه التقنية، تتم مقارنة المبلغ الإجمالي للتدفق النقدي المخصوم بالتدفق

¹ <https://the-arabic-entrepreneur.com>

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

النقدي الأولي الذي تم استخدامه لبدء مؤسسة الأعمال الجديدة أو تنويع الأعمال. لذلك، إذا أظهرت التوقعات المالية أن التدفقات النقدية المحتملة المقدره أكبر من التدفق النقدي الأولي، فإن النتيجة تسمى قرارًا إيجابيًا.

التنبؤ بالقرار

يتم استخدام هذه التقنية للتوصل إلى قرارات مالية جيدة. تتضمن هذه التقنية تحديد نماذج التنبؤ المختلفة لتحديد التأثيرات التي سيكون لكل منها في المستقبل. وبالتالي، فإن التنبؤ بالقرار يساعد الشركة على اتخاذ قرارات العمل بناءً على النماذج التي ستحقق أكبر قدر من التدفقات المالية.

تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال هي إحدى الأساليب المالية الشائعة الاستخدام. وهو يتضمن مقارنة بين أسعار الفائدة الإلزامية المصحوبة بديون أو تمويل رأس المال، ومن ثم مقارنتها بالعمليات المالية الحالية أو المستقبلية.¹

المطلب الثالث: اهداف وأهمية وميزة التنبؤ المالي

تهدف المؤسسات والحكومات إلى التوسع والنمو وتحقيق معدلات مرضية من الاستقرار والتطور على مستوى الدولة بأجهزتها المختلفة لتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية والاجتماعية للمجمع والاستقرار المالي والنقدي للدولة. وتعمل التنبؤات الدقيقة على رسم السياسات المستقبلية في كافة المجالات، إذ أنها تعمل على تقدير وتوقع أكثر الاحتمالات دقة وموضوعية لمسار الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وتباين الاتجاهات لتطورها ومعدلات نموها والتغيرات المصاحبة لها قبل اتخاذ أي قرار بشأنها، لذلك يعتبر التنبؤ وسيلة لتحقيق عملية التخطيط للمستقبل على الوجه الأكمل وذلك باستعمال التنبؤ والاستفادة منه لتوجيه الظروف المتاحة والحالية وفقا للأهداف المراد بلوغها وفي ضوء الإمكانيات المتاحة.

ويهدف التنبؤ إلى استعمال النموذج المقدر في بيانات الظاهرة المدروسة للتنبؤ بقيمة المتغيرات المستقبلية استنادا إلى بيانات سابقة تمثل سلسلة زمنية من المشاهدات والتعرف على مسار الظاهرة في المستقبل لذلك يعرف التنبؤ على أنه تحليل بيانات الماضي باستخدام نموذج رياضي مناسب وتطبيق نتائجه على المستقبل².

أهمية التنبؤ المالي

لا يمكن تقويض أهميتها في نمو الأعمال التجارية والتطورات. بادئ ذي بدء، فإنه يمكن الشركة أو المؤسسة من استخدام الموارد على النحو الأمثل لتحقيق أقصى قدر من الزيادة والتحسين. يقلل من إهدار أو سوء استخدام الموارد النادرة.

<https://the-arabic-entrepreneur.com> 1

2 نظمي إياب، العزب باني، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، 2012

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

✚ إنه يساعد الشركة على معرفة الموارد المطلوبة بالفعل، ومتى تستخدمها، وكيفية استخدامها لتوقع النتائج المستقبلية المرجوة.

✚ يساعد الأعمال التجارية على جمع الأموال ورأس المال بسهولة. نظرًا لأن معظم المستثمرين يهتمون بشكل أساسي بالاستثمار في شركة لديها خطط محددة للنجاح، يصبح من الأسهل تقديم مستندات توقعاتك المالية (1) إلى الممولين الذين سيساهمون في الأعمال التجارية.

✚ يساعد في رسم صورة حية لخريطة الطريق لتحقيق رؤيتك. تساعد التوقعات المالية الشركة على معرفة القرارات المالية اللازمة والخطوات التي يجب اتخاذها أم لا.

ميزة التنبؤ المالي

لا جدال في حقيقة أن هناك العديد من الفوائد المرتبطة بهذه الممارسات، والتي تم تسليط الضوء على بعضها أدناه:

➤ يساعد الأعمال التجارية على تقييم أفعالها من أجل التنبؤ بالآثار المستقبلية لبعض الإجراءات والاستراتيجيات والقرارات.

➤ كما أنه يمكن أي شخص اعتياري من فهم أنماط التدفق النقدي والتحكم فيها. وهذا بدوره يساعد على توجيه الأعمال في المسار المطلوب.

➤ فائدة أخرى هي أنه يساعد على تطوير معايير القياسات والإسقاطات، أو النقاط المرجعية التي قد تكون مفيدة في المستقبل.

➤ يمكن أن يساعد الشركة في التخطيط لما هو غير متوقع، خاصة في أوقات الصعوبات المالية.

➤ كما أنه يساعد المنظمة على التنبؤ بآثار النفقات الجديدة

➤ بالإضافة إلى ذلك، فهي تساعد الشركة على تحديد مخاطر عمل معينة، وكيف يمكنها تقليل هذه المخاطر

➤ يساعد على تشخيص مجالات العمل التي تواجه مشاكل مالية؛ الأسباب الجذرية وكيفية حل هذه القضايا المالية¹.

➤ إنها تمكن الأعمال التجارية من العمل ضمن حدود اليقين والاستقرار

¹ مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفضل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلاني ليايس سيدي بلعباس، سنة 2013، ص 10

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

➤ تصبح الميزانية المستقبلية أسهل بكثير.

المبحث الثاني: ماهية الفشل المالي

المطلب الأول: تعريف الفشل المالي

مفهوم الفشل Failure

هناك من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية إلى اضطرابات مالية جد خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق.

الفشل يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول القدر لصالح الدائنين أو الإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة أو عدم القدر على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليها، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير المدفوعة، أو ان يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها.¹

وهناك من يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء المؤسسة بإشهار إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرون للإشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة الاقتصادية أي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي.

الفشل الاقتصادي Economic Failure: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي راس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.

الفشل المالي Financial Failure: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة سداد التزاماتها للدائنين و الوفاء بديونها مثلا كعدم دفع الفواتير.

مفهوم التعثر المالي Financial Distress

ذهب البعض إلى تعريف التعثر المالي بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجهه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانيتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، و إن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة

¹ سامح طلعت غراب، معايير قياس وعاج التعثر المالي منشأة المعارف جال حزي وشركاؤه، الاسكندرية، مصر، سنة: 2009، ص20.

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

المختلفة (الداخلية و الخارجية) و بين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، و إن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض و بين الاختلال الحقيقي الدائم، و كلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال¹.

وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة و يستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية وعليه فإن:

• التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليتهما وهما

✓ نقص عوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسائر متتالية).

✓ التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

• أما الفشل المالي يعني أحد الأمرين التاليين أو كليهما:

✓ التوقف كلياً عن سداد الالتزامات.

✓ الإفلاس وتوقف النشاط.

✚ ويعرف El and Ashour Farra الفشل "بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها

بالكامل، ومن ثم قانوناً فهي في طريقها إلى الإفلاس والتصفية².

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الفشل المالي هو عبارة عن عدم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهو ناتج عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مختلف المراحل الزمنية وأدت إلى الحالة التي عليها المنشأة.

✚ يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في المنشآت وتتعدد أسباب حدوثه، وكلها تقود إلى الإفلاس والتصفية، وتمثل مرحلة تمر بها المنشأة من مراحل الانحدار المالي لحين الوصول إلى التصفية المالية، وعلى الرغم من أن جميع المنشآت إلا أن عدداً منها تواجه مشكلة الإخفاق والفشل في أداءها الاقتصادي، والفشل ترغب بالنجاح، يعد حصيلة الأزمة المالية للمنشآت والذي عاماً على أنه انعدام قدرة الموارد المالية.

¹ شاكِر نبيل عبد السام، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج منهج التحليل، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، سنة: 1989، ص 20.

² النجار عبد العزيز، أساسيات الدار المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008 ص 45

الفشل المالي ومصطلحات مشابهة

العسر المالي:¹

يقصد بالعسر المالي هي المرحلة التي تعتذر المنشأة على مجابهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها، الأمر الذي سيؤدي بها على المستوى القريب إلى خسارة حرية خيار الاستدانة، وبالتالي فإن عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات وكذلك تسخير الفرص المتوفرة مثال فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية على المستوى البعيد، فإنه يؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات والموجودات في وقت غير مناسب، الأمر الذي يكون السبب في إحراز خسائر عظيمة، كالإفلاس وتصفية المنشأة وما يترتب عليها من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين، وبذلك فالعسر المالي في مجمله يعني عدم تمكن المنشأة من السداد والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة .

المطلب الثاني: مظاهر واسباب الفشل المالي

مظاهر الفشل المالي

يوجد العديد من مظاهر الفشل المالي حيث أن الباحث استنتج عدد منها خلال اطلاعه على المتداولة منها وهي كما يلي:²

- ✚ الاختلال في تركيبة الهيكل المالي للمنشأة .
- ✚ تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية .
- ✚ عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل تكاليف الأزمة للمنافسة واتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها .
- ✚ ضعف الرقابة على رأس المال العامل
- ✚ ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي
- ✚ إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات.
- ✚ انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا
- ✚ التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية وضعف الإفصاح .

¹ سواد توفيق زائرة، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009 ص 78
² السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008. ص 96

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

✚ المنافسة الشديدة التي تواجهها المنشأة

✚ التوسع غير المربح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة .

✚ عجز في السيولة الناتجة عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية.

أسباب الفشل المالي

يعد الفشل المالي نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في المؤسسة والمتمثلة فيما يلي:

الأسباب الإدارية: تعتبر هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة، والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للمشروع قد يكون سببا في فشل هذا المشروع، حيث أنه يجب أن يكون قائدا ومنظما وعليه أن يتخذ القرارات بناء على المعلومات القليلة لديه.

إضافة إلى غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا، و تغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك، والتوجيهات الخاطئة للإدارة.¹

الأسباب المالية: تعتبر من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة و الوصول بها إلى الإفلاس، و في مقدمتها عدم التناسب بين رأس المال و القروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمشروع و يؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعماله و ظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية و عجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه، و الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات، و الأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنيا و إداريا، والمصاريف الباهظة لأعضاء مجالس الإدارات و وجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمشروع.

الأسباب التسويقية: وتتمثل في صغر حجم السوق المحلي، وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، وارتفاع تكاليف التسويق، وعدم الاهتمام بدراسات الجدوى، وإعاقة العملية التنظيمية في المؤسسة لبحوث التسويق، وتحول مدير التسويق إلى أعمال البيع بدلا من أعمال المراقبة والتحليل وإساءة استغلال مراحل تطوير السلعة والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.

¹ علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، مجلد:25، سنة2011، ص859

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

الأسباب الفنية والإنتاجية: ذلك نتيجة وجود أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية، أو مثلاً وجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل، أو استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة وبالتالي تظهر وحدات منتجة من السلع ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر في حجم المبيعات.

الأسباب الخارجية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولا سيما أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفض الربحية أو تزيد الخسارة.
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.¹
- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة والعمالة على التعامل مع تلك التغيرات.
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.

مراحل الفشل المالي

مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي (فترة النشوء)

حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية منها:

✚ النقص في الطلب على منتجات المشروع.

✚ ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج.

✚ ضعف الموقف التنافسي للمشروع.

✚ الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل.

¹ مرجع نفسه

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

✚ انخفاض معدل دوران الأصول.

✚ إقرار توسعات استثمارية دون توفر رأس المال العامل الكافي لمواجهتها.

✚ انعدام التسهيلات البنكية الكافية.

وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول اقل من النسب المعتادة للمؤسسة، غير أن ليس هناك من شك في أن اكتشاف الأمر في هذه المرحلة سوف يمكن المؤسسة من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر سهولة.¹

عجز النقدية

تعاني المؤسسة في هذه المرحلة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية و حاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون و المدينون و يجب الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة و أنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو لعدة شهور و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

التدهور المالي (الإعسار المالي)

يعرف Gordan الإعسار المالي بقوله أن الانخفاض في القوة الإرادية للمؤسسة سيحدث في نقطة ما، و احتمال غير ضئيل أن المؤسسة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها و بصفة رئيسية أعباء ديونها، و في هذه الحالة يمكن وصف المؤسسة بأنها في حالة إعسار مالي، و تضطر في هذه الحالة إلى بيع سندات لها عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار مواله لدى مؤسسات أخرى مماثلة لهذه المؤسسة في نشاطها، و في هذه المرحلة تصبح المؤسسة معسرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، و عند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى

¹ ريجان الشريف، التعثر المالي: المراحل، الأسباب، الطرق وإجراءات المعالجة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد: 15، سنة: 2005، ص: 105

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار المؤسسة و نموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.¹

مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.²

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

أهمية التنبؤ بالفشل المالي إن لعملية التنبؤ أهمية خاصة على مستوى جميع الأنشطة على أساس أنها العملية التي تتعلق بتوقع الأحداث المستقبلية وتقدير التغيرات المتوقعة من أجل اتخاذ الإجراءات لتفادي عنصر المفاجأة وتوفير درجة من التأكد بالظروف المستقبلية، وتظهر أهمية عملية التنبؤ من خلال:³

- دورها الأساسي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

- دوره في تحديد حجم المخاطرة التي من الممكن لن يتعرض لها الاستثمار وبالشكل الذي يساعد المستثمر في تحديد أوجه الاستثمار البديلة ويزيد من قابليته في اتخاذ القرار الاستثماري الأفضل.
- يمكن المستثمر من خلال التنبؤ بالبدائل الاستثمارية التعرف على إيجابيات وسلبيات كل بديل استثماري باعتبار أن المستثمر يقوم باتخاذ قراره الاستثماري وفقا لعنصري العائد والمخاطرة المرتبطين بذلك الاستثمار وبالتالي تفضيل الاستثمارات التي تتلاءم مع إمكانياته وموارده المتاحة.

1 هلا بسمام عبد الله الغسين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات غزة، مذكرة استكمال متطلبات الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية في غزة، سنة: 2004، ص 29.

2 عقل مفحم دمحم، مقدمة في الإدارة المالية والتحميل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر، عمان، 2009 ص 77

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

التركيز على كشف جوانب عدم التأكد والتي ترتبط ببعض جوانب المستقبل، وبالتالي فإن محاولة المستثمرين توليد تقديرات احتمالية ترتبط ببعض الظروف المستقبلية يساعد كثيرا في دعم عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمارات الحالية والمتوقعة.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

نموذج ألتمان 1968 Z-Score

طور ألتمان نموذجه مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات Multiple Discriminant Analysis MDA واستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة في قطاع الصناعة. وقد ثبت هذا الأسلوب الذي استخدمه ألتمان 68 فاعليته ليس فقط في التنبؤ بقدرة العملاء على سداد ما عليهم من التزامات مصرفية والتنبؤ بمستوى ربحية السهم العادي، بل ثبتت فاعليته كذلك في تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لأنماط الاستثمار، وكذا في تقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية. ويتكون هذا النموذج من خمس نسب مالية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لـ 30نسبة مالية، والنموذج كان على الشكل التالي:

$$Z = 3.3 X1 + 1.2 X2 + 1.0 X3 + 0.6 X4 + 1.4 X5$$

حيث أن:

X1: الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول

X2: صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول

X3: المبيعات/مجموع الأصول

X4: القيمة السوقية للأسهم/القيمة الدفترية للدين

X5: الأرباح المحتجزة المتراكمة/مجموع الأصول

حيث Z مؤشر التعثر المالي فإنه :

وقد خلاص نموذج ألتمان بعد تطبيقه على عينة دراسته على النتائج التالية:

أ- عندما تكون قيمة Z أكبر من 2.99 فالشركة تقع ضمن منطقة عدم الإفلاس

ب- عندما تكون قيمة Z أقل من 1.81 فالشركة تقع ضمن منطقة الإفلاس

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

ج- عندما تكون قيمة Z بين 2.99 و 1.81 فالشركة تقع ضمن المنطقة الرمادية، حيث لا يمكن الحكم على وضعيتها¹.

د- إذا كانت Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشراً بأن المؤسسة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

نجح هذا النموذج إلى حد ما في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بسنتين فقط، وفشل بالتنبؤ بالإفلاس إلى أكثر من ذلك، إذ بلغت نسبة الخطأ في هذا النموذج 64% 69% 52% 28% 5% في السنوات السابقة للإفلاس على التوالي. فهذه النتائج تعتبر جيدة في السنة الأولى والثانية، ولكنها قد لا تكون مرضية في السنوات الثالثة، الرابعة والخامسة التي يكون فيها التنبؤ بمستقبل المؤسسة أكثر أهمية.

ولقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا النموذج منها:

- أنه يطبق فقط على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية.
- أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وهذه النسبة

تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

ولهذا قام ألتمان بتطوير نموذج يستخدم للمؤسسات غير الصناعية حيث كان النموذج المعدل كالتالي

$$Z = 6.5 X1 + 3.26 X2 + 1.05 X3 + 6.72 X4$$

حيث أن:

- X1: صافي رأس المال العامل/إجمالي الأصول
- X2: الأرباح المحتجزة المتراكمة/إجمالي الأصول
- X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول
- X4: القيمة الدفترية للدين/إجمالي الخصوم

حيث أن:

-عندما تكون $Z < 2.9$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.

-عندما تكون $Z < 1.23$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.

¹- القباني عى ثناء، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006. ص 55

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

إذا كانت Z تقع ما بين (1.23-2.9) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها¹.

نموذج Sherrod

لهذا النموذج هدفين رئيسيين هما:

➤ تقييم مخاطر الائتمان.

➤ التنبؤ بالفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطر هي:

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z > 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 \leq Z \leq 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 \leq Z \leq 20$
لرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 \leq Z \leq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z \leq -5$

جدول 1 تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطر

اما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل، ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الانحدار التالية²:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس



X1: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول



¹ جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين العامة، مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد: 68، سنة 2007، ص: 742، 743

² زهرة حسن الغامدي، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء -دراسة ميدانية، مجلة الإدارة واقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد العدد: 63، السنة: 2007، ص: 120.

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

X2:الأصول السائلة / إجمالي الأصول



X3:إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول



X4:صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول



X5:إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات



X6:إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة



وقد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب أهمية كل واحد منها وهذه الأوزان هي

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	9	سيولة
X3	3.5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1.2	رفع
X6	0.1	رفع

جدول 2 المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة

بذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية حسب أهميتها وغايات النموذج:

A. السيولة: 26

B. الرفع: 4.8

C. الربحية: 20

نموذج: Kida

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981.

وقد بني على خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الانحدار لتحديد قيمة المتغير التابع

(Z) بموجب المعادلة التالية: $Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463 X4 + 0.271X5$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج ايجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

المالي. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي. وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت 95% والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي¹:

X1: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.



X2: حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.



X3: الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.



X4: المبيعات / إجمالي الأصول.



X5: النقدية / إجمالي الأصول.



المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي

هناك وسائل عديدة تستخدم في علاج الفشل المالي والتي سوف نتناولها بإيجاز فيما يلي وهي:

إعادة الهيكلة:

ومعنى ذلك أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة. وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنان معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

أ- إعادة الهيكلة المالية:

➤ إعادة تقييم الأصول:

إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالا أوسع للاقتراض.

إعادة هيكلة الديون:

ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم مع دائيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

➤ تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.

¹ مرجع نفسه ص122

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

➤ وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال¹.

✚ تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

مبادلة المديونية بالملكية:

وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة المؤسسة والتصويت والانتخاب.

زيادة رأس المال:

وتلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدارات سهمية جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

✚ لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت.

✚ لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية.

✚ إن حملة الأسهم يمثلون قياداً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج

بالمؤسسة من ظروفها الحالية

زيادة التدفقات النقدية الداخلة:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة ومن ذلك (على سبيل المثال):

✚ زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة.

✚ تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع.

✚ التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلتها بآخر تحتاج إليه المؤسسة.

✚ بيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالخردة والتالف والمعيب.

¹أوضاع مالية، المقياس: تحليل القوائم المالية، ماستر: 1مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة سنة: 2020 ص15

✚ بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية(الثانوية).

خفض التدفقات النقدية الخارجة:

تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية و من الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:

✚ الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين.

✚ التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.

✚ الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.

✚ ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر.

✚ تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل

✚ خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

إعادة الهيكلة الإدارية:

وتعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ونختصر في أن ذلك يمكن أن يتم بوحدة أو أكثر مما يلي¹:

✚ إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه.

✚ إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.

✚ إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.

✚ زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.

✚ خفض التكاليف الإدارية المختلفة.

✚ دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.

¹ المرجع نفسه، ص18

التأجير:

ولن نستفيض في ذكر هذا الخيار لأنه لن يكون متاحا في جميع الأحوال ويتوقف على المؤسسة ونشاطها أو على إمكانية وجود هذا الخيار في حد ذاته.

تغيير الشكل القانوني:

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المؤسسات والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية.

البيع:

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع ورغم أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى إلا أن الواقع قد يكون من الدولة للأفراد وقد يكون من الأفراد للدولة و في الحالة الأولى يطلق عليه "الخصوصية" في حين أن الحالة الثانية يطلق عليها "العممة" و في حالة البيع يقرر الملاك نقل المؤسسة بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملاك جدد (المشتريين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها و هنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المؤسسة من الأمراض. وفي المقابل نجد أن المشتري يحده الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية ولذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعا بالعديد من الأسباب والدوافع. ويمكن أن يتم البيع إلى¹:

- أحد الأفراد.
- للعاملين.
- للجمهور.
- للعملاء والدائنين.

وتعد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع كلي أو جزئي للمؤسسة ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:

طرح المؤسسة للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة:

¹ أوضاع ليماء، المقياس: تحليل القوائم المالية، ماستر: 1: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار غنابة سنة: 2020 ص19

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

وتلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد أو تلقي العطاءات.

طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرف المغلقة)

وهي طريقة تهدف إلى اختيار أفضل المشتريين سواء من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المؤسسة أو استغلاله، وتقوم هذه الطريقة أيضا على المنافسة الحرة المشروعة وعلى المساواة أيضا.

طرح المؤسسة للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة وفيها يتم توسيع قاعدة الملكية وزيادة مساهمة الأفراد والعاملين إذا أرادوا. ويتم بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم المؤسسة العامة محل البيع بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد السهم لكل شخص مدعو للاكتتاب ومكان ذلك بعد أخذ موافقة السلطات الرسمية. وتحتاج هذه الطريقة إلى سوق مالية نشطة وواعية وبذلك تكون من أفضل الطرق والأساليب لبيع المؤسسات المطروحة للبيع.¹

¹ المرجع نفسه، ص20

الفصل الاول: الخلفية النظرية للتنبؤ بالفشل المالي واهم نماذجه

خلاصة

في هذا الفصل تطرقنا الى الإطار المفاهيمي للفشل المالي وعرض الأسباب والمراحل وبعض

المفاهيم المشابهة له كما حاولنا استعراض سيناريوات الفشل المالي في المؤسسات بداية من نشوئها الى غاية

وصولها الى مرحلة الفشل.

وتم التطرق الى الدراسات والنماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي حيث تم عرض مجموعة

منها .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد

المبحث الأول: إجراءات منح القروض

المطلب الأول: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل المؤسسة طالبة القرض

المطلب الثاني: ملف مؤسسة طلبت القرض

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية

المطلب الأول: الإجراءات الخاصة بالبنك (الدراسة التقنية للقرض)

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة x_1

المبحث الثالث: تطبيق النماذج على الملفات التي قامت بطلب القرض وتحليل نتائج

المطلب الأول: تطبيق نموذج ALTMAN (z-score) وتحليل نتائج

المطلب الثاني: تطبيق نموذج SHERROD وتحليل نتائج

المطلب الثالث: تطبيق نموذج KIDA وتحليل نتائج

خلاصة

تمهيد

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالفشل المالي و طرق التنبؤ به من طرف المؤسسة الاقتصادية لكن الدراسة النظرية تستلزم وجود تدعيمات واقعية، ومن أجل ألا تبقى دراستنا هاته محصورة في الجانب النظري فقط سنحاول في هذا الفصل معرفة دور نماذج التنبؤ المالي في محاولة مواجهة الفشل المالي للمؤسسة، لئلا نلجأ من دور في زيادة الحصة السوقية أو الحفاظ على الحصة الحالية وزيادة في نمو المبيعات أو الزيادة في معدل الربحية مؤدية بذلك إلى تحسين أداء عامة ولأداء التسويقي خاصة لذا إسقاطنا دراستنا على البنك الخارجي.

المبحث الأول: إجراءات منح القروض

اختبار نموذج z-score للتنبؤ بالفشل المالي لعملاء بنك الجزائر الخارجي

من أجل اختبار قدرة نموذج Z-score على التنبؤ بالفشل المالي لعملاء البنك قبل اتخاذ قرار منحهم القروض، باختيار حيث سنوضح في هذا المبحث طريقة دراسة الوضعية المالية للعملاء من طرف الوكالة، ومن جهة أخرى نقوم بدراسة احتمالية فشل العملاء أو قدرتهم على الاستمرار وذلك باستخدام معيار السلامة والاستقرار المالي Z-score.

المطلب الأول: الإجراءات العملية لمنح القروض من قبل المؤسسة طالبة القرض

تتباين هذه الإجراءات بين إجراءات خاصة بالمؤسسة طالبة القرض وأخرى خاصة بالبنك وهو ما سيتم التطرق إليه:

الإجراءات الخاصة بالمؤسسة: تتمثل هذه الإجراءات في التقرب إلى البنك لتقديم الطلب ثم في مرحلة لاحقة تقديم ملف طلب القرض كاملاً.

1 تقديم الطلب: فيما يلي تعريف بكل من العملاء X اللذين تقدموا بطلب الحصول على القرض:

مقابلة مع السيد: بن زيد عثمان مدير وكالة بنك الجزائر الخارجي بوسعادة، بتاريخ 2022/5/15.

التعريف بالمؤسسات طالبة القرض

اسم المؤسسة	X ₁	X ₂
العنوان الاجتماعي		
نوع النشاط		
الصيغة القانونية	شركة تضامن SNC	شركة تضامن SNC

جدول 3 المؤسسات طالبة القرض

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: ملف مؤسسة طلبت القرض

تبدأ الإجراءات بحضور ممثل المؤسسة إلى الوكالة حيث يقوم بتقديم نفسه إلى المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض وتكون هناك مقابلة خاصة معه الغاية منها هو معرفة الهدف الأساسي الذي أدى به إلى طلب القرض وتحديد المشروع ومكان تواجده، ثم مناقشته من حيث إمكانياته المالية والمادية.

حيث يمكن أن تسفر هذه المناقشة المباشرة إما على قبول تمويل المشروع أو رفضه.

مكونات ملف القرض: تحصلت كل من المؤسسات X_1 X_2 على الموافقة المبدئية وقدمت لها نشرية تتضمن مكونات ملف القرض، حيث قدمت المؤسسات ملفا يتكون من الوثائق التالية:

أ- **الوثائق القانونية:** وتتمثل الوثائق القانونية في الوثائق التالية:

- ✚ طلب خطي للحصول على القرض بمبلغ معين.
- ✚ وثيقة داخلية تقدم من طرف مصلحة القروض تقوم المؤسسة طالبة القرض بملئها وتوقيعها.
- ✚ نسخة طبق الأصل لسجل التجاري للمؤسسة.
- ✚ تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحيه طالب القرض وتشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة.
- ✚ رقم الحساب البنكي للمؤسسة.
- ✚ عقود الملكية للمؤسسة وقانونها الأساسي.
- ✚ النشرة الرسمية للإعلانات القانونية لإثبات الاستثمار القانوني للعقد التأسيسي.

ب- **الوثائق المحاسبية:** قدمت كل من المؤسسات الوثائق المحاسبية التالية:

-الميزانية المحاسبية : (بالنسبة للمؤسسة X_1)

(بالنسبة للمؤسسة X_2)

جدول حسابات النتائج: (بالنسبة للمؤسسة X_1)

(بالنسبة للمؤسسة X_2)

الوثائق الضريبية وشبه الضريبية: وتتضمن الوثائق التالية:

- ✚ تقديرات النفقات والإيرادات الشهرية والمستقبلية.
- ✚ نسخة من رخصة الاستثمار للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

✚ شهادة ضريبية وشبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر تثبت وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية

المطلب الاول: الإجراءات الخاصة بالبنك (الدراسة التقنية للقرض)

تكوين ملف القرض من قبل الوكالة البنكية

يتطلب تكوين ملف القرض على مستوى البنك جمع عدة وثائق تتمثل في الوثائق السابقة التي تقدمها المؤسسة طالبة القرض بصورة إجبارية واختيارية، مع إضافة عقد القرض إلى الملف بعد حصولها على الموافقة المبدئية للاستفادة من القرض، ويخص هذا العقد مبلغ القرض، الغرض من القرض ومعدل الفائدة بالإضافة إلى وثائق تعدها الوكالة البنكية بنفسها على النحو التالي:

محضر اللقاء: يتم تحرير محضر اللقاء الذي يجري بين مدير القروض من جهة ومسير المؤسسة من جهة أخرى.

البطاقة الاقتصادية للمؤسسة: تقوم الوكالة البنكية بإعداد البطاقة الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض.

المراجعات والدقيقات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية:

بالموازاة مع تكوين ملف القرض وجمع المعلومات من الوثائق المكونة له، باشرت الوكالة البنكية إجراءاتها الأولية حيث قامت بمراجعات وتدقيقات شملت:

الجانب القانوني: دقت الوكالة البنكية في المعلومات التالية للتأكد من صحتها:

✚ عنوان المقر الاجتماعي للمؤسسات: تم التأكد من أن العنوان الخاص بكل المؤسسات يتطابق مع الواقع المصرح به.

✚ مدة حياة المؤسسات.

✚ الأشخاص الذين يتمتعون بصلاحيات تشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة وطلب القروض باسمها.

✚ مباني المؤسسات: تبين بعد فحص عقود الملكية للمؤسسات الثلاثة أن المباني والعتاد تتطابق مع الواقع المصرح به.

✚ مركزية الأخطار: (مركزية عوارض الدفع) تأكدت الوكالة من أن مسير كل مؤسسة لم يكن مسجلاً لدى

مركزية عوارض الدفع، وبالتالي كان يتمتع بكل حقوقه في مسك الشيكات البنكية واستعمالها.

الجانب المحاسبي: تم تدقيق بطاقة تقييم حركة الحساب البنكي حيث تضمنت هذه البطاقة معلومات عن الحركات والتغيرات التي مست الحساب البنكي الخاص بكل مؤسسة.

نتائج الدراسة التقنية: بعد تكوين ملف القرض واستلامه من طرف الوكالة وتأكيدها من المعلومات الأساسية مع إجراءات للمراجعات والتدقيقات الأولية توصلت إلى ما يلي:

بالنسبة لتكوين ملف القرض: كانت نتائج مرحلة تكوين القرض إيجابية حيث أن الملفات تتضمن أغلب الوثائق الضرورية.

بالنسبة للمراجعات والتدقيقات: كانت نتائج المراجعات والتدقيقات ذات الطابع القانوني إيجابية بشكل عام.

ومنه وعلى ضوء النتائج الإيجابية التي ترتبت عن الدراسة التقنية لطالبي القرض قررت الوكالة مواصلة دراسة طلبات القروض المقدمة من طرف المؤسسات وانتقلت على إثر ذلك إلى القيام بالمراجعات والتدقيقات التي تعتبر أكثر أهمية وتأثيرا على قرار منح القرض (أو الامتناع عن ذلك) والمتمثلة في تحليل دراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

دراسة الوضعية المالية للعملاء من طرف البنك.

يعتمد بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل على طريقة التتقيط في تحليل الوضعية المالية للعميل كأساس يستند إليه في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، وذلك باستخدام برنامج logiciel خاص بذلك حيث يقوم الإطار المكلف بالدراسات بإدخال المعطيات المالية الخاصة بالعميل، ليقوم البرنامج بصفة آلية باحتساب مجموعة من النسب المالية التي تكون نموذج التتقيط، ويعطي بعد المعالجة الآلية النقطة Score التي على ضوءها يتم اتخاذ قرار منح القرض، فإذا أظهر البرنامج النقطة A معناه المؤسسة مستمرة وسليمة ماليا، وبالتالي يتم قبول قرار منح القرض. وإذا أظهر البرنامج النقطة B معناه المؤسسة معرضة للفشل والإفلاس، وبالتالي يتم رفض قرار منح القرض. أما إذا ظهرت النقطة C فإن ذلك يعني صعوبة تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي فهي بحاجة إلى دراسة تفصيلية إذ أن استمراريتها أمر مشكوك فيه.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

فيما يلي سنقوم بعرض نتائج دراسة الوضعية المالية لكل مؤسسة التي توصل إليها البنك، ولكن قبل ذلك لابد من إعداد الميزانية المالية المفصلة الخاصة بكل مؤسسة، وعرض جدول حسابات النتائج:

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة X1

بعد دراسة طلب القرض المقدم من طرف العميل X1 ينتقل البنك إلى مرحلة تحليل ودراسة الوضعية المالية للتعقب بفشل العميل من عدمه وسنوضح ذلك بعد عرض الميزانيات المالية الخاصة بالعميل X1 وجدول حسابات النتائج للفترة 2009-2007

إعداد الميزانيات المالية للفترة (2009-2007) للعميل X1

البند	2007	2008	2009
تثبيات معنوية	-	-	-
تثبيات مادية	-	-	-
مباني	-	-	49717
معدات وأدوات	16735	14250	40324
معدات النقل	2020	7105	32126
تثبيات أخرى	1010	1018	33026
تثبيات مالية	12870	24917	
مجموع الأصول غير الجارية	35654	47290	155164
مواد أولية	18754	64654	28911
زبائن	2184	6826	35425
حقوق أخرى	211	2456	610
الموجودات	845	13035	12780
مجموع الأصول الجارية	22154	86988	77726
مجموع الأصول	91185	66566	54725

جدول 4 الميزانيات المالية للفترة (2009-2007) للعميل X1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

جدول الميزانيات الخاصة بالمؤسسة X1

البند	2007	2008	2009
-------	------	------	------

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

20633	9751	4621	أرس المال الخاص أو
-	1097	-	الاحتياطي نتائج قيد التخصيص
13309	11432	6552	نتيجة السنة المرحلة
33942	22321	11173	الأموال الخاصة
-	-	-	ديون الاستثمارات
-	-	-	قروض بنكية
182645	104292	44618	الموردون
13183	5411	811	ضرائب
3149	2254	1245	ديون أخرى أقل من سنة
198977	151957	46679	مجموع الخصوم الجارية
232919	1342278	54847	مجموع الخصوم

جدول 5 الميزانيات الخاصة بالمؤسسة X1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

إعداد جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة X1 للفترة (2009-2007)

2009	2008	2007	البيان
-	-	-	مبيعات
234949	172412	696112	بضاعة
			خدمات
			مقدمة
234949	172412	696112	رقم الأعمال
	17457	6101	
234949	189971	11944	إنتاج السنة المالية
161369	145202	58750	مواد ولوازم مستهلكة
9558	4061105	118	
90	1119	246	
	-	-	مصاريف النقل
18058	4	4262	مصاريف الإيجار
10		22	صيانة وإصلاحات

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

198752	154547	62379	استهلاك السنة المالية
44897	33079	16245	القيمة المضافة
14979	10167	5633	مصاريف
4325	3389	1411	المستخدمين
198	223	98	ضرائب ورسوم
			ضرائب أخرى
252449	19320	9076	الفائض الإجمالي لاستغلال EBE
1071	888	337	مصاريف مالية
1102	925	785	مصاريف متنوعة
9119	4172	1799	مخصصات
			الاهتلاكات
13957	13335	6555	نتيجة الاستغلال

جدول 6 حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة X1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

عرض نموذج Scoring المستخدم من طرف البنك لتقييم المؤسسة X1

المؤشر B	الصيغة المالية		متوسط قيم المؤسسة للفترة (2007-2009)	التقييم\10
	مقبول	غير مقبول		
الهيكل المالي:				
الاستقلالية المالية <	%50	%10	%100	10
الملاءة <	%100	%20	%51.55	2.58
السيولة <	%10	%2	%34.02	10
المتوسط				7.52
الخزينة:				
السيولة العامة <	%50	%10	%95.59	6.56
السيولة الفورية <	%50	%10	%0	0
نسبة رأس المال العامل <	%50	%10	%-194.07	0
المتوسط				2.19
النشاط:				
معدل العلامة <	%20	%4	%13.65	3.41
إنتاجية العمل >	%25	%5	%38.19	2.36
الإنتاجية المالية >	%5	%1	%-0.81	9.19
المتوسط				4.99
المردودية:				
المردودية الاقتصادية <	%30	%6	%44.76	7.46
المردودية المالية <	%10	%2	%35.99	10
هامش الصافي <	%5	%1	%3.58	3.58

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

أظهر البرنامج النقطة B وهذا يعني أن المؤسسة فاشلة وغير قادرة على الاستمرار لذلك تم رفض منح القرض للمؤسسة X1 من طرف الوكالة لتجنب مخاطر عدم السداد لاحقاً.

المبحث الثالث: تطبيق النماذج على الملفات التي قامت بطلب القرض وتحليل نتائج

المطلب الأول: تطبيق نموذج ALTMAN (z-score) وتحليل نتائج

دراسة احتمالية فشل العميل X1 باستخدام معيار السلامة والاستقرار المالي Z-Score

المؤسسة X1 تنشط في قطاع الخدمات، شارفت على الإفلاس وتم إعادة تنظيمها، وقد تنبأ البنك بفشلها وعدم قدرتها على الاستمرار من خلال تحليل القوائم المالية للسنوات الثلاثة التي سبقت الإفلاس، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال

تطبيق نموذج Z-Score

بما أن المؤسسة X1 نستخدم الصيغة الثالثة للنموذج الخاصة بالمؤسسات غير الصناعية حيث:

$$Z = 6.56x_1 + 3.26x_2 + 6.72x_3 + 1.05x_4$$

يتضمن الجدول الموالي طريقة حساب القيم X التي تمثل النسب المكونة للنموذج للحصول على النقطة Z التي على ضوئها يتم تقييم وضعية المؤسسة X1 وسنوضح ذلك وفق الآتي:

جدول رقم النسب المكونة للنموذج الخاصة بالمؤسسة X1

2009	2008	2007	
$\frac{-121.251}{232.919}$ -0.52	$\frac{-24.969}{134.278}$ -0.19	$\frac{-24.522}{57.847}$ -0.42	$x_1 = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}$
$\frac{13.309}{232.919}$ 0.06	$\frac{11.432}{134.278}$ 0.09	$\frac{6.552}{57.847}$ 0.11	$x_2 = \frac{\text{أرباح محتجزة}}{\text{مجموع الأصول}}$
$\frac{25.249}{232.919}$ 0.11	$\frac{19.320}{134.278}$ 0.14	$\frac{9.076}{57.847}$ 0.16	$x_3 = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال EBE}}{\text{مجموع الأصول}}$
$\frac{33.942}{198.977}$ 0.17	$\frac{22.321}{111.957}$ 0.2	$\frac{11.173}{46.674}$ 0.24	$x_4 = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

بعد تعويض قيم X في المعادلة السابق ذكرها لنموذج z -score تحصلنا على قيمة Z الخاصة بكل سنة مثلما هو موضح فيما يلي:

$Z=6.56(-)=42.0(50.1+)+61.0(27.6+)+11.0(62.3+)+24.0-1.07<1.1$	Z_{2007}
$Z=6.56(-0.19) + 3.26(0.09) + 6.72(0.14) + 1.05(0.2) = 0.2 < 1.1$	Z_{2008}
$Z=6.56(-(50.1+)+11.0(27.6+)+60.0(62.3+)+25.000.17) = -2.29 < 1.1$	Z_{2009}

جدول 7 قيمة Z الخاصة بكل سنة نموذج $ALTMAN(z\text{-score})$

تحليل النتائج

نلاحظ أن قيم Z خلال فترة الدراسة أصغر من 1.1، وهذا يدل على أن المؤسسة فاشلة وغير مستقلة مالياً، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها البنك وعليه نؤكد أن نموذج z -score تمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة X_1 في بنك الجزائر الخارجي بوسعادة.

دراسة احتمالية فشل العميل X_2 باستخدام نموذج ألتمان z -score

نقوم باستخدام لنموذج Z -score على مؤسسة x_2 .

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.999x_5$$

X_1 : نسبة صافي راس المال العامل إلى مجموع الموجودات

X_2 :نسبة الارباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات

X_3 :نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات

X_4 :نسبة القيمة السوقية لراس المال إلى القيمة الدفترية للديون

X_5 :نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات

الجدول حساب نموذج ألتمان

البيان	2018	2019	2020
X_1	$\frac{-392267921.24}{576806601.22}$	$\frac{-641148911.74}{838138004.25}$	$\frac{-657312703.58}{1028511447.10}$
X_2	$\frac{38018130.82}{576806601.22}$	$\frac{38226689.51}{838138004.25}$	$\frac{38226689.51}{1028511447.10}$
X_3	$\frac{120119515.12}{576806601.22}$	$\frac{6865637307.33}{838138004.25}$	$\frac{3198709459.99}{724775879.12}$
X_4	$\frac{-52470917186.11}{(11287882618.93 + 484608205752.77)}$	$\frac{-59622221380.82}{(12201304114.24 + 696036807434.09)}$	$\frac{-71702905310.66}{(10719249380.40 + 724775879120.13)}$
X_5	$\frac{43851234464.88}{5760806601.22}$	$\frac{56715137287.84}{838138004.25}$	$\frac{69917974989.8379}{1028511447.10}$

نتائج نموذج ألتمان في مؤسسة X_2

البيان	2018	2019	2020
X_1	-0.680	-7.712	-0.639
X_2	0.066	0.146	0.037
X_3	0.208	8.191	3.110
X_4	-0.106	-0.084	-0.097
X_5	7.612	68.218	67.980

جدول 8 نتائج نموذج ألتمان في مؤسسة X_2

بعد إيجاد قيم X نعوض في المعادلة للحصول على قيمة Z الخاصة بكل سنة كما يلي:

$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.999x_5$	
3.02	Z_{2018}
68.167	Z_{2019}

68.006	Z 2020
--------	--------

جدول 9 قيمة Z الخاصة بكل سنة نموذج التمان

تحليل النتائج:

نلاحظ أن قيم Z خلال فترة الدراسة كانت كلها أكبر من 2.60 وهذا دليل على أن المؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار، كما نلاحظ أن قيم Z في ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاثة ويمكن لبنك أن يمنح قرض لهذه المؤسسة

المطلب الثاني: تطبيق نموذج scherrod وتحليل نتائج

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطبيق معادلة نموذج Sherrod 1987 التي تحصلنا عليها في المطلب السابق لتقييم مخاطر الائتمان على عينة من المؤسسات الطالبة للائتمان من البنك الخارجي.

كيفية حساب Z مؤشر الإفلاس

مثال: ظهرت الأرصدة التالية في سجلات إحدى المنشآت الصناعية:

- مجموع الأصول 8000
- الأصول المتداولة 3500
- الأصول الثابتة 4500
- مجموع الخصوم (الالتزامات) 6000
- الأصول النقدية 1000
- الخصوم المتداولة 1500
- إجمالي حقوق المساهمين 2000
- صافي الربح بعد الضريبة 500

اعداد دراسة التحليلية لهذه البيانات باستخدام نموذج (Sherrod) لمعرفة مدى قدرة المنشأة على الاستمرار.

صافي راس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

$$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20 X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

$$Z=17\left(\frac{2000}{8000}\right)+9\left(\frac{1000}{8000}\right) + 3.5\left(\frac{2000}{8000}\right) + 20\left(\frac{500}{8000}\right) + 1.2\left(\frac{8000}{6000}\right) + 0.1\left(\frac{2000}{4500}\right)$$

$$Z = 4.25 + 1.125 + 0.875 + 1.25 + 1.600 + 0.044$$

$$Z = 9.144$$

يظهر من تطبيق نموذج (Sherrod) أعلاه أن قيمة (Z) تعادل (9.144)، وهذه القيمة بحسب درجة المخاطرة في منح القروض للوحدات الاقتصادية ضمن الفئة الثالثة أي أن القروض التي تمنحها الشركة إلى الوحدات الاقتصادية هي قروض متوسطة المخاطرة.

تطبيق معادلة نموذج sherrod على X2 المؤسسة التي طبقت عليها نموذج ألتمان z-score

الجدول حساب نموذج شيرود

البيان	2018	2019	2020
X1	$\frac{-392267921.24}{576806601.22}$	$\frac{-641148911.74}{838138004.25}$	$\frac{-657312703.58}{1028511447.10}$
X2	$\frac{1407077.41}{576806601.22}$	$\frac{5759374.19}{838138004.25}$	$\frac{13397139.79}{1028511447.10}$
X3	$\frac{35000000.00}{576806601.22}$	$\frac{35000000}{838138004.25}$	$\frac{35000000}{1028511447.10}$
X4	$\frac{120119515.12}{576806601.22}$	$\frac{7865693857.85}{838138004.25}$	$\frac{3198709459.99}{1028511447.10}$
X5	$\frac{5768066601.22}{576806601.22}$	$\frac{838138004.25}{838138004.25}$	$\frac{1028511447.10}{1028511447.10}$
X6	$\frac{35000000}{484466316.70}$	$\frac{35000000}{783250108.55}$	$\frac{35000000}{961048271.56}$

نتائج نموذج شيرود في مؤسسة X2

البيان	2018	2019	2020
X1	-0.680	-0.765	-0.639
X2	0.197	-0.6871	0.013
X3	0.061	0.041	0.034
X4	0.208	8.192	3.110
X5	1	1	1
X6	0.072	0.045	0.036

جدول 10 نتائج نموذج شيرود في مؤسسة X2

حساب قيمة Z حسب نموذج شيرود

$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20 X4 + 1.2X5 + 0.1X6$	
21.25	Z 2018
34.71	Z 2019
55.25	Z 2020

جدول 11 حساب قيمة Z حسب نموذج شيرود

حسب تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطر هي:

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z > 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 \leq Z \leq 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 \leq Z \leq 20$
لرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 \leq Z \leq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z \leq -5$

تحليل النتائج:

نلاحظ أن قيم Z خلال فترة الدراسة كانت سنة 2018 $20 \leq Z \leq 25$ وهي تنتمي الى الفئة الثانية قروض قليلة المخاطرة وسنة (2019 و 2020) قيمة $Z > 25$ وهي تنتمي الى الفئة الاولى قروض ممتازة وهذا دليل على أن المؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار، كما نلاحظ أن قيم Z في ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاثة.

تطبيق معادلة نموذج sherrod على المؤسسات المستفيدة من الائتمان خلال سنة 2016

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
E1	0,020	0,824	0,720	0,172	3,567	5,698	19,636
E2	0,018	0,185	0,815	0,188	5,401	11,544	17,825
E3	0,038	0,836	0,202	0,038	6,456	1,232	19,446
E4	0,004	1,000	0,191	0,085	1,236	0,000	13,285
E5	0,017	0,853	0,536	0,531	2,155	6,804	24,369
E6	0,009	0,923	0,279	0,262	1,387	4,380	17,190
E7	0,050	0,104	0,582	0,041	2,390	1,000	8,334
E8	0,026	1,000	0,360	0,173	1,562	0,000	16,496
E9	0,076	0,807	0,564	0,559	2,294	2,929	25,443
E10	0,016	1,000	0,428	0,207	1,749	0,428	17,583
E11	0,022	0,959	0,199	0,189	1,248	4,838	15,841
E12	0,010	0,958	0,197	0,178	1,245	0,042	14,904
E13	0,091	1,000	0,067	0,407	1,071	0,067	20,533
E14	0,037	0,977	0,326	0,318	1,484	14,187	20,569
E15	0,033	0,939	0,451	0,444	1,820	7,368	22,931
E16	-0,523	0,070	0,326	-0,060	1,484	0,384	-6,055

نلاحظ من خلال الجدول خلال سنة 2016 أن البنك محل الدراسة منح قروض ممتازة عديمة المخاطرة إلى ثلاثة مؤسسات من الفئة الاولى (مؤسسات غير معرضة للفشل المالي) حيث في هذه الفئة يضمن البنك محل الدراسة استرجاع حقوقه من هذه المؤسسات، كما منح أيضا القروض قليلة المخاطرة لخمس مؤسسات من الفئة الثانية (مؤسسات ذات احتمال قليل لتعرضها للفشل المالي) و كان مؤشرها Z اقل من 25 و اكبر من 20 كما قام

البنك محل الدراسة خلال هذه السنة بمن القروض متوسطة المخاطرة ل 11 مؤسسة ضمن الفئة الثالثة (مؤسسات يصعب التنبؤ بعجزها المالي) و هذا يفسر أن أصحاب هذه المؤسسات تتعرض لعجز في تسديد ديونها اتجاه البنك. ومنه نقول إن النموذج Sherrod يمكنه تقييم مخاطر الائتمان للمؤسسات الطالبة للائتمان، بحيث كانت هناك مؤسسات سليمة (غير معرضة للإفلاس) صنفت ضمن مجموعة المؤسسات العاجزة (معرضة للإفلاس)، بينما لم تصنف أي من المؤسسات العاجزة ضمن مجموعة المؤسسات السليمة، وأن أي خطأ في تصنيف هذه المؤسسات يؤدي إلى قرار غير صائب في الائتمان من طرف البنك مما يكلفه خسارة في المستقبل أو فرصة ضائعة.

المطلب الثالث: تطبيق نموذج Kida وتحليل نتائج

تطبيق معادلة نموذج kida على X2 المؤسسة التي طبقت عليها نموذج ألتمان z-score و Sherrod نتائج نموذج kida في مؤسسة X2

X1: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.



X2: حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.



X3: الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.



X4: المبيعات / إجمالي الأصول.



X5: النقدية / إجمالي الأصول.



حساب نموذج كيدا

البيان	2018	2019	2020
X ₁	$\frac{178073.49}{576806601.22}$	$\frac{5781573.52}{838138004.25}$	$\frac{2851979.68}{10285114447.10}$
X ₂	$\frac{80910512.85}{576806601.22}$	$\frac{129899892.70}{838138004.25}$	$\frac{293016318.60}{1028511447.10}$
X ₃	$\frac{11407077.41}{484608205.75}$	$\frac{5759374.19}{696036807.43}$	$\frac{13397139.79}{724775879.12}$
X ₄	$\frac{4385123464.88}{576806601.22}$	$\frac{56715137287.84}{838138004.25}$	$\frac{69917974989.83}{1028511447.10}$
X ₅	$\frac{11407077.41}{576806601.22}$	$\frac{5759374.19}{838138004.25}$	$\frac{13397139.79}{1028511447.10}$

نتائج نموذج kida في مؤسسة X2

البيان	2018	2019	2020
X1	3.087×10^{-4}	6.898×10^{-3}	2.077×10^{-3}
X2	0.140	0.154	0.284
X3	0.023	8.274×10^{-3}	0.018
X4	76.024	67.668	67.980
X5	0.020	6.827	0.013

جدول 12 نتائج نموذج kida في مؤسسة X2

حساب قيمة Z حسب نموذج kida

	$Z = 1.04x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 - 0.463x_4 + 0.271x_5$
Z 2018	-35.145
Z 2019	-29.401
Z 2020	-31.357

جدول 13 حساب قيمة Z حسب نموذج kida

ووفقا لهذا النموذج اذا كانت قيمة Z موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل أما اذا كانت سالبة فإنه يكون مهددا بالفشل المالي. وبالنظر الى الجدول فإن جميع قيم Z خلال ثلاث سنوات كانت سالبة مما يعني أن المؤسسة مهددة بالتعثر في المستقبل

خلاصة

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الجانب العملي، واختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها. فبدأنا أولاً على عرض كيفية منح هذا البنك للقروض، وطريقة دراسة الوضعية المالية للعملاء، ثم تطبيق نموذج Z-score و Sherrod و kida على بعض عملاء الوكالة للتأكد من مدى فعاليته وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي من خلال مقارنة النتائج التي توصلنا إليها أثناء فترة الدراسة باستخدام النماذج والنتائج التي توصل إليها بنك الجزائر الخارجي.

تنبأ البنك بنجاح العميل X_2 وقدرته على السداد وهو ما تنبأ به نموذج Z-Score و Sherrod بينما كان نموذج kida والبنك مختلفين.

إن النتائج التي توصلنا إليها متطابقة مع نتائج البنك وهو ما يؤكد قدرة النماذج Z-Score و Sherrod على التنبؤ بالفشل المالي للعملاء من عدمه في بنك الجزائر الخارجي بوسعادة واختلاف نتائج نموذج kida.



التنبؤ بالفشل المالي أمر بالغ الأهمية وضروري لأنه يمكن من مراقبة نشاط المؤسسة ويساعد في اتخاذ القرارات المهمة لها، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة. ففي السنوات الأخيرة تعرضت الكثير من المؤسسات إلى توقف نشاطها نتيجة تعرضها لأزمات مالية أدت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي توجب على هذه الأخيرة البحث في إيجاد حل يقيها من هذا الإشكال.

حاولنا من خلال هذه الدراسة استخدام أحد أشهر نماذج التنبؤ بالفشل المالي وهم Sherrod وkida و z-score الذي يعتبر بمثابة معيار لقياس السلامة والاستقرار المالي للمؤسسة للكشف المبكر عن ظاهرة الفشل المالي. وبما أن البنوك من أكثر المتضررين من فشل هذه المؤسسات ارتأينا إجراء الدراسة في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الجزائر الخارجي ببوسعادة محاولين تطبيق نموذج الدراسة على بعض عملائه للوقوف على مدى فعاليته وقدرته على التنبؤ بالفشل المالي.

ولبلوغ أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على التساؤل الذي كان المنطلق الرئيسي لها "ما مدى فعالية استخدام نماذج في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية؟"، تناولنا موضوع الفشل المالي بالدراسة من مختلف جوانبه النظرية محاولين إسقاطها على حالة عملية من خلال دراسة ميدانية والتي على ضوءها تم اختبار الفرضيات المقدمة وخلصنا على أساسها إلى جملة من النتائج:

نتائج الدراسة النظرية : على ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

✚ تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة، وهي مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. إن عدم الاهتمام بهذه المخاطر والإحاطة بها يؤدي بأكبر المؤسسات إلى الفشل المالي.

✚ الفشل المالي عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية ما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة النقدية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم نشاطها، وتصفية بعض أصولها المتداولة ما يؤدي إلى العسر المالي الفني، ومع استفحال هذه الظاهرة يحدث العسر المالي الحقيقي والذي بدوره يؤدي إلى الفشل المالي فالإفلاس.

✚ هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل، والتي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضع المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلة.

- توجد ثلاثة أنواع لفشل المؤسسات، النوع الأول يصيب المؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى أداؤها المستوى الضعيف، في النوع الثاني تصل المؤسسة إلى أفضل مستويات الأداء ومن ثم تفشل، أما النوع الثالث فهو أكثر تعقيدا نظرا لطول حياة المؤسسات وكبر حجمها.
- حالة الإفلاس والتصفية ليست بالضرورة النهاية الحتمية للفشل، حيث يرى معظم المختصين أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشلا اقتصاديا من الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلا قانونيا فيفضل اتخاذ إجراءات تصحيحية وإعادة تنظيمها، أما إذا حدث كلا النوعين فالمؤسسة ستصفي لا محالة.
- النسب التي اعتمدها Altman في نموذج z-score تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط.
- يختلف نموذج scoring المستخدم من طرف بنك الجزائر الخارجي بوسعادة عن نماذج المستخدمة في دراستنا من حيث الصيغة الرياضية.
- وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على هل يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على البنك الخارجي بوسعادة بالنسبة Sherrod و z-score
- وعدم صحة الفرضية الأولى التي تنص على هل يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على البنك الخارجي بوسعادة بالنسبة kida
- اختلفت نتائج التنبؤ في كل من نموذجي Kida و Sherrod و z-score ذلك بالنسبة للمؤسسة X رغم تشابه النسب المالية المكونة لهم وهذا راجع إلى المعاملات المستعملة حيث أنها منخفضة جدا في نموذج Kida ومرتفعة في نموذج Sherrod و z-score
- نعتبر أن نموذج Sherrod و z-score أكثر فعالية من نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي.
- حيث كانت النتائج Sherrod و z-score أكثر قربا للواقع العملي

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها نوصي الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية مالية كانت أو غيرها والهيئات الرسمية ذات الصلة بالآتي:

- ضرورة تطبيق النماذج الكمية المتطورة كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل والتنبؤ به، والعمل على تطوير التحليل المالي من خلال التحليل الكمي للبيانات، حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل، فيتسع لها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي حدوث الفشل.
- الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لما له من أثر على جودة القرارات الاقتصادية.
- تطوير برامج الكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي.
- استخدام نموذج Sherrod و z-score ان قبل الجهات الحكومية، إذ يساعدها في التعرف على المؤسسات المتجهة نحو الفشل في وقت مبكر لإيجاد الحلول، وتجنب وصول المؤسسات إلى الإفلاس.

المراجع

1. كمال الدين مصطفى، السيد محمد سداريا، المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
2. بوتيّن محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ين عكنون، 2008.
3. دريد كامل ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العممية، عمان، 2010.
4. حنفي عبد الغفار، التحميل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
5. يوسف عبد الرحيم توفيق وآخرون، الإدارة والتحميل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء لمنشر، عمان، 2006.
6. المطارنة غسان فالح، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006.
7. النجار عبد العزيز، أساسيات الدار المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
8. شاكر نبيل عبد السام، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج منهج التحليل، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، سنة: 1989.
9. نظمي إياب، العزيبان، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، 2012.
10. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفضل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلاني ليايس سيدي بلعباس، سنة 2013.
11. سامح طلعت غراب، معايير قياس وعاج التعثر المالي منشأة المعارف جال حزي وشركاؤه، الاسكندرية، مصر، سنة: 2009.
12. سواد توفيق زائرة، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009.
13. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008.
14. علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، مجلد: 25، سنة 2011.
15. ربحان الشريف، التعثر المالي: المراحل، الأسباب، الطرق وإجراءات المعالجة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد: 15، سنة: 2005.

16. هلا بسام عبد الله الغسين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات غزة، مذكرة استكمال متطلبات الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية في غزة، سنة: 2004،
17. عقل مقمح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحميل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر، عمان، 2009
18. القباني عمى ثناء، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
19. جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمين العامة، مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد: 68، سنة 2007
20. زهرة حسن الغامدي، السبد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء -دراسة ميدانية، مجلة الإدارة واقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد العدد: 63، السنة: 2007.
21. أوضايفية لمياء، المقياس: تحليل القوائم المالية، ماستر :1 مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة سنة: 2020



ACTIF	note	brut 2014	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	84	996 617,94	78 127 185,52	6 871 432,61	13 427 401,31
Immobilisations corporelles					
Terrains		399 222 212,77		399 222 212,77	398 234 348,59
Agencements et aménagements de terrains		5 500 676 357,06	2 139 763 928,72	3 360 912 426,34	3 280 514 219,06
Constructions (Batiments et ouvrages)		65 694 647 606,11	35 206 655 409,01	30 487 962 287,10	28 548 492 814,75
Installations techniques, matériel et outillage		488 781 072 310,49	203 024 295 741,11	285 756 777 569,38	236 817 228 963,43
Autres immobilisations corporelles		1 657 106 092,17	1 325 368 964,59	301 797 097,56	206 327 832,86
Immobilisations en cours		461 853 275 581,52	31 184 940,47	461 822 080 635,05	215 194 782 269,40
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		7 983 000,00	1 000 000,00	6 983 000,00	7 671 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		292 312 308,94		292 212 008,94	1 364 452 911,16
Impôts différés actif		785 159 881,78		785 159 881,78	675 155 102,67
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 025 056 454 758,7	241 806 346 205,22	783 250 108 553,55	464 486 316 701,27
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		14 743 968 846,25	61 915 264,52	14 682 053 581,73	12 969 852 791,84
Stocks et encours		2 230 406 784,14	403 212,19	2 230 003 571,95	2 129 243 926,87
Créances sur sociétés du groupe et associés					
Autres débiteurs		20 891 262 103,49	1 494 562 567,48	19 396 696 736,00	50 542 695 996,00
Impôts		12 910 581 816,31	90 817 200,39	12 819 764 615,92	15 261 414 382,39
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		5 759 374 188,50		5 759 374 188,50	11 407 077 410,38
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		56 535 593 738,69	1 647 698 044,59	54 687 895 694,10	92 340 294 517,42
TOTAL GENERAL ACTIF		1 081 592 048 497,4	243 454 044 249,82	838 138 004 247,65	576 806 601 218,69

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		131 658 976,95	85 056 954,05	46 600 012,90	6 871 432,61
Immobilisations corporelles					
Terrains		399 222 212,77		399 222 212,77	399 222 212,77
Agencements et aménagements de terrains		5 970 698 355,10	2 289 940 181,74	3 680 658 173,36	3 360 912 426,34
Constructions (Batiments et ouvrages)		70 331 486 153,45	36 487 206 794,26	33 644 279 359,19	30 487 962 287,10
Installations techniques, matériel et outillage		575 985 130 169,47	226 604 248 457,10	348 940 681 712,37	285 756 777 569,38
Autres immobilisations corporelles		56 658 289 436,48	4 149 168 280,37	52 509 121 106,11	331 797 097,56
Immobilisations en cours		521 252 055 906,85	630 254 756,64	520 615 850 748,99	461 822 080 635,05
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		6 709 390,00	1 000 000,00	5 709 390,00	6 983 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		289 954 063,19		289 954 063,19	292 312 008,94
Impôts différés actif		675 784 708,36		675 784 708,36	785 159 881,78
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 231 301 096 992,4	270 252 827 434,36	961 048 271 508,24	783 250 108 553,55
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 114 762 954,65	61 981 400,25	7 052 901 504,43	14 682 053 581,73
Stocks et encours		2 313 282 052,37	386 004,96	2 312 896 047,39	2 230 003 571,95
Créances sur sociétés du groupe et associés					
Autres débiteurs		36 729 945 033,31	2 058 845 093,94	34 391 299 039,37	19 396 696 736,00
Impôts		10 269 756 363,63	90 817 200,39	10 368 939 163,22	12 819 764 615,92
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		13 397 130 789,00		13 397 130 789,00	5 759 374 188,50
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		69 954 886 143,62	2 491 710 599,52	67 463 175 544,35	54 687 895 694,10
TOTAL GENERAL ACTIF		1 301 255 983 136,0	272 744 638 033,88	1 028 511 447 102,6	838 138 004 247,65

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	35 000 000 000.00		35 000 000 000.00
Autres Fonds propres	47 548 671 000.00		0.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	38 226 689 507.42		38 018 130 824.96
Écart de réévaluation	7 683 823 339.57		7 683 823 339.57
Résultat net (Résultat net part du groupe)	5 781 573 517.38		178 073 187.81
Autres capitaux propres - Report à nouveau	- 4 340 864 665.05		30 485 494.65
compte de liaison**	0.00		0.00
TOTAL CAPITAUX PROPRES	129 899 892 699.32		80 910 512 846.99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	1 400 229 482.26		2 100 219 482.26
Impôts (différés et provisionnés)	7 587 954 480.89		5 751 934 167.31
Autres dettes non courantes	75 000.00		0.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 213 045 171.09		3 435 728 969.36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	12 201 304 114.24		11 287 882 618.93
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	39 400 154 841.28		32 831 368 693.01
Impôts	53 322 896.75		35 903 937.79
Dettes sur sociétés du Groupe et associés			
Autres dettes	650 096 503 675.29		443 042 280 215.87
Trésorerie passive	6 486 826 020.77		8 698 652 906.10
compte transitoire**	0.00		0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS	696 036 807 434.09		484 608 205 752.77
TOTAL GENERAL PASSIF	838 138 004 247.65		576 806 601 218.69

CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	35 000 000 000.00		35 000 000 000.00
Autres Fonds propres	208 052 593 193.96		47 548 671 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	38 226 689 507.42		38 226 689 507.42
Écart de réévaluation	7 683 823 339.57		7 683 823 339.57
Résultat net (Résultat net part du groupe)	2 851 979 676.00		5 781 573 517.38
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 201 232 885.46		- 4 340 864 665.05
compte de liaison**	0.00		0.00
TOTAL CAPITAUX PROPRES	293 016 318 602.01		129 899 892 699.32
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	700 282 080.52		1 400 229 482.26
Impôts (différés et provisionnés)	6 815 523 810.40		7 587 954 480.89
Autres dettes non courantes	100 000.00		75 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 203 343 489.48		3 213 045 171.09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	10 719 249 380.40		12 201 304 114.24
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	44 148 484 776.74		39 400 154 841.28
Impôts	49 746 466.81		53 322 896.75
Dettes sur sociétés du Groupe et associés			
Autres dettes	678 973 492 350.20		650 096 503 675.29
Trésorerie passive	1 904 155 626.58		6 486 826 020.77
compte transitoire**	0.00		0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS	724 775 879 120.13		696 036 807 434.09
TOTAL GENERAL PASSIF	1 028 511 447 102.54		838 138 004 247.65

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiafa M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

1980
Mohamed Boudiafa M'sila
Université Mohamed Boudiafa - M'sila

رئيسة محمد بوضياف بالمسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
م:

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المصفي اسقله:

الطالب (ة): فريجات نور الدين المولود(ة) بتاريخ: 1995.11.09 بـ: بوسعيدة

العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 2054452 الصادرة بتاريخ: 2019.10.09 عن: بوسعيدة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التحليل المالي لصالحات منشآت الفاعل

المباشر في الفوقية الاقتصادية دراسة الحالة

السنة الخارجية BEA

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022.06.10

التوقيع والبصمة



* يحزر كل طالب (ة) تصريحها فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf à M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion*



سعة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département:

*****:م

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): المولود(ة) بتاريخ: 1996 / 10 / 10 بين يومه و...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 89359269 الصادرة بتاريخ: 2016.04.25 عن: د. بوعبدالله

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية والإقتصادية تخصص: إدارة الأعمال خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماسر التي تحمل عنوان: "التحليل المادي للثقافة الشعبية"

المادة 1: المؤسسة لا تملك شخصية اعتبارية

BEA ٢٠٢١

أصرح بشرفي أنني إلترمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/10

التوقيع والبصمة

